

عن ابي علي الفين ابوري انه قال ما كنت ادرى الساء  
اصح من كتاب مسلم فلم يدرى بكونه اصح من صحيح البخاري  
روي لانه انما نفي وجود كتاب اصح من كتاب مسلم انما نفي  
انما هو ما تقتضيه صيغة افضل من زيادة صحة في كتاب  
شارك كتاب مسلم في الصحة يتنازبتك التبادر  
عليه ولم ينف الماواة وكذلك ما نقل عن بعض العامة  
ربهة انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك فيما  
يرجع اليه من اعيان وجوده الوضع والتبويب ولم يفتح  
اصحاب ذلك راجع الى الاجتهاد ولو اوضحوا به لودعوا  
شاهد لوجوده فالصفت التي تدور عليها الصحة في  
كتاب البخاري اتم منها في كتاب مسلم واسد واطمئنتها  
اقوي واسد امار حجة من حيث الاصل فلشرا  
طه ان يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روي عنه ولو  
مرة واكتفي مسلم بمطلق المعاصرة والزم البخاري  
بانه يتنازع اليه لا يقبل المصنفه اصلا وما التزمه  
به ليس بل يوزم لانه الراوي اذا ثبت له اللقاء مرة  
فلا يجزي في روايته احتمال ان لا يكون قد سمع لانه  
يلزم عليه من حيث جريان ان يكون عدك والمصلحة  
مخافة

مفروضة في خير الحديث واما رجحانه من حيث العمالة والقبول  
فلان الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من  
الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري مع ان البخاري لم يلد  
من اصحابه حديثهم بل تحالفهم من سوية الذين اخذ عنهم ومار  
حديثهم بخلاف مسلم في الامرين واما رجحانه من حيث  
عدم النزوز والاعلال فلان ما انتقد علي البخاري من  
الاصا دبت اقل عددا مما انتقد علي مسلم هذا مع اتفاق  
العلماء علي ان البخاري كان اجمل من مسلم في المعلوم واما  
عرف بضاعة الحديث منه وان مسلما تميزه وتتميزه  
ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتي قال الدار  
قطني لولا البخاري لما راح مسلم ولجاء ومن شدة ايمانه  
هذه الحديثية وهي ارجحة شره البخاري علي غيره قدم  
صحيح البخاري علي غيره من الكتب المصنفة في الحديث  
ثم صحيح مسلم لما ركنه البخاري في اتفاق العلماء  
علي تالفي كتابه بالقبول ايضا سوي ما عدا ثم قدم في  
الارضية من حيث الاحتمية ما وافقه سطرها لانه  
الملا بيه روايتها مع باقي شروعه الصحيح وروايتها قد حصل  
الاتفاق علي القول ببقية بل بطريق الكثر من فهم مقده  
مون علي غيره في روايتهم وهذا اصل لا يخرج عنه الا

س